**محاضرة 01**

**31/01/2024م**

**نشوء وتطور علم الاجتماع السياسي**

**مفهوم علم الاجتماع السياسي**

يعد علم الاجتماع السياسي فرعا من فروع علم الاجتماع العام، يقع بين حدود علم الاجتماع وحدود علم السياسة، وهو يمثل ذلك الفرع الذي يهتم بدراسة أثر الحالة السياسية على الحالة الاجتماعية والعكس صحيح، ويهتم أيضاً بتحليل الظاهرة السياسية "والقوة في إطارها الاجتماعي" التي تؤثر على توجيه السياسة وتشكليها؛ بمعنى آخر كيف تتأثر السياسة بالأحداث الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى كيف تُشَكِّل وتؤثر السياسة ذاتها على الأحداث في مجتمعاتها، وهكذا يتضح لنا أن أصول علم الاجتماع السياسي تكمن في التفرقة بين الحياة المدنية والحياة السياسية، أو بين المجتمع والدولة.

إنّ هناك تعاريفاً كثيرة لعلم الاجتماع السياسي أهمها حسب اعتقادي التعريف الذي ينص : على أنه العلم الذي يدرس الفعل ورد الفعل والتجارب المنطقية بين أجهزة المجتمع من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى. فمؤسسات الدولة بأنواعها المختلفة إضافة إلى الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والإديولوجيات السياسية التي تظهر في المجتمع لها علاقة وثيقة بالمجتمع الذي توجد فيه وتتفاعل معه، وهذه العلاقة تتجسد بالوظائف التي تقوم بها المؤسسات السياسية للمجتمع من حيث إدارته وحكمه والسيطرة عليه وتوجيه فعالياته ونموه وتطوره في خط معين، فلولا وجود المجتمع لما ظهرت الدولة ولما ظهرت المؤسسات والإيديولوجيات السياسية بأنواعها المختلفة.

إنّ الدولة مع بقية التنظيمات السياسية الرسمية وغير الرسمية تخدم المجتمع في مجالات مختلفة، وتعمل جاهدة في أغلب الحالات على إشباع حاجاته وتحقيق طموحاته القريبة والبعيدة الأمد. ومن جهة ثانية لا يمكن للمؤسسات السياسية العمل والديمومة والنمو دون تعاون وتكاتف المجتمع معها، فالمؤسسات السياسية الديمقراطية تنبعث من المجتمع وتعمل جاهدة على خدمته وتقدمه وسعادته، وأنها جزء من البناء الاجتماعي حيث أن التغيير الذي يطرأ على الأخير لابد أن يمس هذه المؤسسات ويغيرها في اتجاه معين، كما ان تعاون الشعب مع المؤسسات السياسية من حيث إطاعة وتنفيذ أوامرها وقوانينها ومبادرته بتزويدها بالكادر البشري الذي تحتاجه سيساعد على نجاحها وتقدمها ويشحذ همم قادتها على العمل الجدي المثمر في سبيل خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة الأمد.

هناك تعريف آخر لعلم الاجتماع السياسي ينص على أنه العلم الذي يدرس طبيعة الظروف والعوامل الاجتماعية التي تؤثر في مجرى الأحداث السياسية في المجتمع، ويدرس كذلك أثر الأحداث السياسية في البنية الاجتماعية ومكوناتها التركيبية، وعلم الاجتماع السياسي بموجب هذا التعريف يدرس العوامل والمتغيرات الاجتماعية كالمتغيرات الاقتصادية والدينية والقيمية والعسكرية والإيديولوجية والتراثية التي تقف خلف الأحداث والقرارات السياسية التي تتوصل اليها القيادة في المجتمع. أن علم الاجتماع السياسي يحاول تشخيص الأسباب والظواهر الاجتماعية المختلفة التي تكمن وراء الأحداث والوقائع السياسية كالثورات والانقلابات العسكرية والمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية ذات المضمون السياسي والحروب والمعاهدات والاتفاقيات والبرتوكولات وحوادث العنف السياسي... الخ.

لم يظهر علم الاجتماع السياسي كعلم مستقل عن حقل الاجتماع وحقل العلوم السياسية الا خلال الأربعينات من هذا القرن وذلك لحاجة المجتمع إليه بعد اختلاط الظواهر الاجتماعية بالظواهر السياسية وتعقد أسباب الحوادث السياسية والآثار التي تتركها هذه الحوادث على الإنسان والمجتمع، أن علم الاجتماع السياسي يدرس الظواهر السياسية دراسة تعتمد على خلفية البناء الاجتماعي طالما أن المؤسسات السياسية هي جزء من المؤسسات الاجتماعية البنيوية وان الفعاليات والنشاطات السياسية تترك آثارها الفاعلة والعميقة على جميع مؤسسات ومنظمات المجتمع بحيث تتغير هذه من نمط لآخر خلال فترة زمنية محددة. إذن ظهر علم الاجتماع السياسي لدراسة الظروف والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحوادث والظواهر السياسية التي تأخذ مكانها في المجتمع، ولتعليل وتفسير نتائج الحوادث السياسية على التفاعلات الاجتماعية والأنماط السلوكية في المجتمع، إضافة إلى أهميته وقدرته على تنبؤ الحوادث والظواهر السياسية التي ستقع في المجتمع من خلال دراسته وفحصه للمتغيرات والحقائق الاجتماعية المتعلقة بالنظام الاجتماعي ومكوناته البنيوية. أخيراً تبرز أهمية علم الاجتماع السياسي في حقيقة تشخيصه الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي تكمن خلف فاعلية وديمومة ونشاط المؤسسات السياسية وما تتوصل إليه هذه المؤسسات من أحكام وقرارات تحدد العمل السياسي في المجتمع وترسم إطاره الخارجي وتضع فحواه الجوهري .

يجب أن نشير إلى إننا لا نستطيع فهم علم الاجتماع السياسي دون دراسة وفهم علم الاجتماع والعلوم السياسية وعلم النفس وعلم الأخلاق، حيث أن هذه العلوم الأربعة تزود العالم الاجتماعي السياسي بالمادة الأساسية التي يعتمد عليها موضوعه العلمي واختصاصه الأكاديمي. كما انه يعتمد على هذه العلوم في الحصول على مصطلحاتها العلمية التي يستعملها في بناء فرضياته ونظرياته وأحكامه وقوانينه الكونية الشمولية. إضافة إلى أن العالم الاجتماعي السياسي يستعمل نفس الطرق المنهجية والعلمية التي تستعملها هذه العلوم في جمع مادتها ومعلوماتها وتصنيف حقائقها وبديهياتها كطريقة المقارنة والطريقة التاريخية والطريقة البنائية الوظيفية وطريقة المسح الميداني.

**مجال علم الاجتماع السياسي The Scope of Political Sociology**

نعني بمجال علم الاجتماع السياسي المواضيع والمواد التخصصية التي يدرسها هذا العلم ويبحث في مجالها وإطارها النظري والتطبيقي ومنهجيتها العلمية، ومن خلال التعرف على مجال علم الاجتماع السياسي نستطيع الإلمام بمواده الدراسية وأفقه العلمية وأهدافه الأكاديمية والبحثية. كما نستطيع تمييزه عن بقية العلوم الاجتماعية التي تربطه وإياها صلة وثيقة خصوصا علم الاجتماع والعلوم السياسية والمواضيع التي يدرسها علم الاجتماع السياسي كثيرة ومتشعبة أهمها ما يلي:-

1. علاقة علم الاجتماع السياسي بفروع واختصاصات علم الاجتماع كعلم الاجتماع العسكري وعلم الاجتماع الحضري والصناعي وعلم اجتماع الدين وعلم اجتماع القانون وعلم اجتماع التربية وعلم اجتماع المعرفة... الخ، وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد والعلوم السياسية والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا.
2. منهجية علم الاجتماع السياسي والطرق العلمية التي يستعين بها في جمع المعلومات والحقائق والبيانات العلمية كالطريقة التاريخية، وطريقة المقارنة والطريقة الفلسفية وطريقة المسح الميداني والطريقة البنائية الوظيفية ... الخ.
3. العلاقة المنطقية بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات السياسية .
4. أصل نشوء وتطور الدولة والمجتمع .
5. الدولة والسلطة، شرعية السلطة، العوامل التي تعتمد عليها شرعية السلطة، حقوق وواجبات السلطة تجاه الشعب وحقوق وواجبات الشعب تجاه السلطة، أنواع السلطات السياسية، السلطة الديكتاتورية، السلطة الديمقراطية والسلطة الكيرزماتيكية .
6. السلوك الاجتماعي والسلوك السياسي، الوسيلة والهدف في السلوك الاجتماعي والسلوك السياسي.
7. سيكولوجية الجماهير والجماعات الاجتماعية والسياسية .
8. الأحزاب السياسية، الأديولوجيات والجماعات الضاغطة .
9. الرأي العام، مراحل تكوين الرأي العام، العوامل الاجتماعية والسيكولوجية التي تؤثر في تكوين الرأي العام والتي تبدل الرأي العام من شكل لآخر .
10. سيكولوجية الدعاية والإشاعة .
11. التصويت السياسي والأحزاب السياسية .
12. القيادة، الفوارق الأساسية بين القيادة والزعامة والرئاسة، أنواع القيادات، وظائف وصفات القائد، العلاقة الجدلية بين القيادة والجماهير .

هذا ما يتعلق بمجال علم الاجتماع السياسي. أما الشروط العلمية التي تتوفر في هذا الموضوع والتي تجعل العلماء والمختصين يعتبرونه من العلوم الاجتماعية المتميزة فيمكن درجها كالآتي :

1. علم الاجتماع السياسي هو موضوع نظري وتطبيقي في آن واحد. آن لعلم الاجتماع السياسي فرضياته ونظرياته وقوانينه الشمولية المتعلقة بالمواد الدراسية التي يهتم بها كالسلطات السياسية، الدولة والمجتمع الأحزاب السياسية، الجماهير، الدعاية والإشاعة، القيادة والجماهير، الرأي العام ومراحل تكوينه والعوامل المؤثرة فيه ... الخ. وقد استطاع علماء الاجتماع السياسي النظريون صياغة الفرضيات والنظريات والقوانين العلمية بعد قيامهم بالدراسة النظرية والميدانية عن المواضيع الدراسية التي اهتموا بها(2). استعملوا عدة طرق ومناهج دراسية في جمع معلوماتهم وحقائقهم وبياناتهم عن الظواهر والتفاعلات الاجتماعية والسياسية كالطريقة التاريخية وطريقة المقارنة والطريقة التجريبية وطريقة المسح الميداني. وقد ساعدتهم هذه الطرق فعلا على اكتساب المعلومات وتصنيفها وتحليلها والاعتماد عليها في صياغة الفرضية أو النظرية التي تشكل الهيكل الرئيسي لعلم الاجتماع السياسي النظري، وعلم الاجتماع السياسي هو علم تطبيقي أيضا اذ يستعمل نظرياته وقوانينه وحقائقه في حل المشكلات الاجتماعية السياسية التي تجابه الإنسان والمجتمع.
2. علم الاجتماع السياسي هو علم تجريبي وعقلاني. ان مقدرة علم الاجتماع السياسي على القيام بالدراسات العلمية التجريبية ذات المراحل النظامية تجعله من المواضيع العلمية التي تختلف كل الاختلاف عن المواضيع الفلسفية واللاهوتية. وجميع مواضيع علم الاجتماع السياسي يمكن دراستها دراسة علمية تجريبية وذلك من خلال اتباع المنهج الميداني في الدراسة والتحليل. فلو أخذنا موضوع أثر الخلفية الاجتماعية في التصويت السياسي وأردنا دراسته دراسة ميدانية فإننا نستطيع استعمال المنهج التجريبي في فهم وتحليل الموضوع من خلال جمع المعلومات والبيانات الميدانية حوله. والدراسة الميدانية والأمبريقية لهذا الموضوع تستلزم اختيار عينات من خلفيات اجتماعية مختلفة ومقابلة وحداتها مقابلة رسمية أو غير رسمية تستهدف جمع الحقائق عن سلوكها الانتخابي، وبعد الانتهاء من المقابلات وجمع البيانات من خلال استعمال أوراق الاستبيان تيوب المعلومات وتحلل إحصائياً(4). والتحليل الإحصائي يزودنا بنتائج تشير إلى اثر الخلفية الاجتماعية في التصويت السياسي.

ويكثر استخدام البحوث التجريبية في علم الاجتماع السياسي خصوصاً ما يتعلق بمجال تحليل السلوك السياسي. فالباحث هنا يختص بملاحظة السلوك السياسي في داخل المؤسسات السياسية أو خارجها. ومهمته هي تحديد البناءات التي يتشكل من خلالها هذا السلوك وأسبابه والنتائج المترتبة عليه .

1. إن نظریات وقوانين وأحكام علم الاجتماع السياسي قابلة على الزيادة والتراكم بفضل البحوث والدراسات التي يجريها العلماء المتخصصون. يجب أن نشير هنا إلى أن نظريات وقوانين علم الاجتماع السياسي غير ثابتة وليست محدودة من ناحية كميتها وقدرتها على تفسير الظواهر والتفاعلات التي تهتم بدراستها وتحليلها، كما أن مجالها الدراسي غير جامد ولا متحجر، ومثل هذه الصفات التي تتميز بها مفاهیم ونظریات وقوانين علم الاجتماع السياسي تجعل العلم لا يختلف عن العلوم الاجتماعية الأخرى من ناحية الدرجة العلمية والطرق المنهجية والقدرة على التوسع والتطور(5). فالأساليب المنهجية والعلمية وكثرة المواضيع الدراسية التي يتخصص فيها علم الاجتماع السياسي إضافة إلى حداثة الموضوع وعدم نضجه وتكامل نظرياته وقوانينه تجعله قادراً على صياغة مفاهيم وفرضيات جديدة واکتشاف نظریات وقوانين فاعلة تساعده على النمو والاكتمال والتقدم. وكلما نمت وتطورت نظرياته وقوانينه كلما كان بمقدوره کشف الظواهر الاجتماعية والسياسية وتفسير أنماطها وملابساتها ثم تطبيق حقائقها ونتائجها على المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تواجه المجتمع المعاصر ومؤسسات الدولة وبقية المنظمات السياسية التي يحتضنها المجتمع(6). این قابلية علم الاجتماع السياسي على النمو والتطور النظري وزيادة فاعليته في معالجة مشكلات الدولة والمجتمع تجعل الموضوع متميزاً بالعلمية والعقلانية شأنه شأن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى.
2. أن علم الاجتماع السياسي هو علم موضوعي يهتم بوصف وتحليل الحقائق الاجتماعية والسياسية ولا يهتم بتقييمها أو انتقادها أو توجيه مسيرتها وصيرورتها(7). فالعالم الاجتماعي السياسي يهتم بوصف وشرح ومقارنة المؤسسات السياسية في المجتمع من حيث هياكلها البنيوية ووظائفها وأديولوجيتها وعلاقتها بالمؤسسات والمنظمات الاجتماعية الأخرى. ويدرس أسباب ونتائج سكونها وتحولها ويربط بين سكون وتحول المؤسسات السياسية وسكون وتحول المجتمع برمته. فهو مثلا يدرس أنواع وأصول ووظائف السلطات السياسية ويربط بينها وبين المبررات الشرعية التي تستند عليها الدولة، ويحلل العلاقة بين طبيعة السلطة وطبيعة القيادة التي تحكم وتوجه المجتمع. ان العالم الاجتماعي السياسي يميز بين السلطة التقليدية والسلطة الشرعية والعقلانية من جهة وبين القيادة الديكتاتورية والكارزماتيكية والقيادة الديمقراطية ولكن ليس من اختصاصه تقييم أنواع السلطات والقيادات كان يفضل السلطة التقليدية على السلطة الكرزماتيكية أو يفضل القيادة الكرزماتيكية على القيادة الديمقراطية. فالتقييم ومن واجب الفيلسوف السياسي وليس من واجب العالم الاجتماعي السياسي. اذن طالما يحصر العالم الاجتماعي السياسي جهوده في وصف وتحليل ومقارنة النظم السياسية ولا يدخل في مشكلات التقييم والأحكام القيمية فان عمله واختصاصه يكون موضوعيا وبعيدا عن الفلسفة والذاتية .

ويمكننا التعرف على طبيعة علم الاجتماع السياسي من خلال دراسة وتحديد وظائفه التي يقدمها للفرد والجماعة والمجتمع والعلم ومن خلال إدراك واستيعاب المشكلات الدراسية والمنهجية والأكاديمية التي يجابهها هذا العلم. أن دراسة وظائف وأهداف علم الاجتماع السياسي توضح أهميته للمجتمع من خلال كشفه الحقيقة الترابط المنطقي بين المؤسسات السياسية والبنية الاجتماعية ومن خلال تشخيصه للمتغيرات الاجتماعية التي تكمن وراء العمل السياسي مع توضيح أثر العمل السياسي في تغيير المجتمع وتقمه وسيره نحو تحقيق أهدافه العليا(8). وأهمية علم الاجتماع السياسي لا تقتصر على إدراك وفهم طبيعة المجتمع السياسي، بل تنعكس أيضا في تحليل دور الفرد في عملية التنشئة السياسية وأثر هذه العملية في بلورة وعيه الاجتماعي والسياسي وتحمل مسؤولياته الوظيفية والاجتماعية والوطنية خدمة لأغراض المجتمع التكتيكية والاستراتيجية. لكننا نستطيع تلخيص وظائف علم الاجتماع السياسي بالنقاط التالية :

1. فهم واستيعاب القواعد والأحكام الاجتماعية التي يستند عليها العمل السياسي وتستند عليها المؤسسات السياسية
2. تشخيص وتحليل وتفسير العوامل الاجتماعية والحضارية التي تساعد على الاستقرار والهدوء السياسي في المجتمع ومعرفة ماهية العوامل الاجتماعية التي تسبب الاضطراب السياسي والقلاقل السياسية التي تصدع وحدة المجتمع وتشق صفه الوطني والقومي(9).
3. دراسة أسباب وطبيعة ونتائج الظواهر السياسية المعقدة دراسة اجتماعية تحليلية ونقدية تنبع من واقع وظروف وملابسات هذه الظواهر كدراسة الثورات السياسية والانقلابات العسكرية، الأحزاب السياسية، التصويت السياسي، شرعية السلطة، الحروب، الحركات الاجتماعية والسياسية... الخ.
4. ربط المؤسسات والنظم السياسية من حيث نشوءها وتطورها وهياكلها ووظائفها بالمجتمع الذي توجد فيه وتتفاعل معه. فهذه المؤسسات والنظم ظهرت لتنظيم المجتمع وتحل مشكلاته المستعصية وتوطد علاقاته مع المجتمعات الأخرى.

إضافة إلى قيامها بخدمة الفرد وتحقيق أهدافه وطموحاته القريبة والبعيدة الأمد.

أما أهداف علم الاجتماع السياسي فيمكن حصرها بالنقاط التالية :

1. تثبيت الحدود العلمية والأكاديمية بينه وبين فروع واختصاصات علم الاجتماع الأخرى كعلم اجتماع القانون وعلم اجتماع المعرفة وعلم اجتماع التربية وعلم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع الصناعي والريفي... الخ من جهة. وبينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع والسياسة وعلم النفس وعلم الأخلاق... الخ(10).
2. العمل على زيادة أخصائيه وباحثيه وذلك من خلال إقناع علماء الاجتماع على المشاركة في بحوث ودراسات علم الاجتماع السياسي خصوصا المواضيع التي لم تطرق لحد الآن كموضوع العوامل التي تسبب الاستقرار والهدوء السياسي والعوامل التي تسبب الاضطرابات والقلاقل السياسية، وموضوع أسس توطيد العلاقات الاجتماعية التعاونية والمتفاعلة بين الدولة والمجتمع، وموضوع الأسس الاجتماعية للديمقراطية وموضوع المشاركة الشعبية والجماهيرية في العمل السياسي وهكذا.
3. ضرورة المبادرة على جمع الحقائق والمعلومات السياسية والاجتماعية التي من شأنها أن تكثر وتضاعف الفرضيات والنظريات والأحكام المتعلقة بحقل علم الاجتماع السياسي. وأمر كهذا لابد أن يساهم في تشعب وتراكم المعرفة العلمية في هذا الحقل الدراسي وفي نفس الوقت يساعد على كشف العديد من الظواهر السياسية الغامضة التي تحتاج في الوقت الحاضر إلى تفسيرات وتعليلات علمية ومنطقية.

أما أهم المشكلات المنهجية والدراسية والعلمية التي تجابه حقل علم الاجتماع السياسي فيمكن حصرها بالنقاط التالية:

1. قلة الخبراء والمتخصصين والباحثين في هذا الحقل الدراسي نتيجة لصعوبة الموضوع وتعقده العلمي، وطول فترة الدراسة والتدريب في اختصاصه مع قلة الحوافز المادية والمعنوية التي تقدم لخبرائه ورجاله وأساتذته .
2. غموض وعدم وضوح الحدود العلمية والأكاديمية التي تفصل بين علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية من جهة وبين علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع من جهة أخرى، فعلم السياسة وعلم الاجتماع يبحثان نفس المواضيع التي يبحثها علم الاجتماع السياسي ويختص بها بالرغم من وجود الفوارق الأكاديمية والعلمية الواضحة بينهما(11).
3. حساسية المواضيع التي يدرسها علم الاجتماع السياسي لا تساعد العالم أو المختص على بحثها وتحليلها بصورة حيادية وإيجابية ولا تمكنه من جمع المادة الأساسية التي تفسر الظواهر والحقائق التي يهتم بها العلم .
4. عدم بلورة وفاعلية الطرق المنهجية التي يستعملها علم الاجتماع السياسي في جمع مادته وحقائقه مع عدم استطاعة معظم هذه الطرق على كشف حقيقة الظواهر الاجتماعية والسياسية التي يهتم بها الموضوع وتعرية العوامل والمتغيرات التي تؤثر فيها وتعطيها خصائصها الموضوعية والثابتة.

**منهجية علم الاجتماع السياسي**

من المؤشرات الأساسية التي تدل على علمية علم الاجتماع السياسي طبيعة منهجيته التي يستعملها في جمع البيانات والحقائق والمعلومات التي منها يصوغ فرضياته ونظرياته العلمية. وهذه الفرضيات والنظريات تفسر وتحلل الظواهر والتفاعلات الاجتماعية والسياسية التي يهتم بدراستها العالم الإجتماعي السياسي. أن منهجية علم الاجتماع السياسي هي منهجية علمية تتجسد في الطرق الموضوعية والنظامية التي يعتمدها العلم وقت قيامه بجمع وتصنيف وتحليل وعرض البيانان والحقائق التي تهمه وتشغل مجالات اختصاصه(12). فعلم الاجتماع السياسي يستعمل تقريبا نفس الطرق المنهجية التي تعتمدها العلوم الاجتماعية المستقرة كعلم التاريخ والأنثروبولوجيا والاقتصاد وعلم النفس... الخ واستعماله لهذه الطرق يجعله لا يختلف عنها بأسلوبه الدراسي وقدرته على جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها، واهم الطرق التي يستعملها علم الاجتماع السياسي والتي تساعده على النمو والتطور والتوسع في الطرق التالية :

الطريقة التاريخية Historical Method

طريقة المقارنة Comparative Method

طريقة الملاحظة بالمشاركة Participant Observation Method

طريقة المسح بالمقارنة Field Survey Method

1. **الطريقة التاريخية**

تفترض هذه الطريقة بان العالم الاجتماعي السياسي لا يستطيع دراسة وفهم وتحليل النظم السياسية والسلوك السياسي والظواهر السياسية التي تقع في المجتمع في الفترة الحاضرة دون دراستها دراسة تاريخية مفصلة طالما أن النظم والظواهر السياسية المعاصرة ما هي الا وليدة التحولات التاريخية التي طرأت عليها فغيرتها وجعلتها تتميز بصفاتها الحاضرة التي نشعر بها الآن(13). فالسلطة الشرعية العقلية التي تستند على المبررات الديمقراطية في حكمها للشعب والمجتمع قد تكون وليدة السلطة التقليدية التي تعتمد على قوة التقاليد والأعراف والسوابق الاجتماعية التي تخول الدولة حكم المجتمع(14). أو قد تكون وليدة السلطة الكرزماتيكية التي تعتمد على الصفات الشخصية الخارقة والفذة التي يمتلكها القائد الكرزماتیکی والتي تخوله حكم المجتمع والسيطرة عليه. أن دراستنا للماضي تعطينا المجال لفهم الحاضر والتنبؤ عن المستقبل أي مستقبل الأحداث والوقائع الاجتماعية السياسية كالثورة أو الانقلاب أو الحرب أو الحركات الاجتماعية السياسية أو الانقسامات الفكرية والمذهبية... الخ التي ستقع في المجتمع(15). فالأنظمة السياسية المختلفة في الوطن العربي ومه تكتنفه هذه الأنظمة من سلطات متنوعة وأحزاب سياسية وجماعات ضاغطة وحركات اجتماعية تستهدف التطور والتغير ما هي إلاّ امتداد تاريخي لنظم وممارسات وحركات سياسية كانت سائدة في الوطن العربي خلال الفترة الماضية. تدرس الطريقة التاريخية النظم والممارسات الاجتماعية والسياسية الماضية. ومثل هذه الدراسة تمكن عالم الاجتماع السياسي من فهم حاضر هذه النظم والممارسات ثم التنبؤ عن مستقبلها.

أن لكل نظام سياسي تاريخه الخاص وان النظم تخضع لنمو وتطور وحركة المجتمع عبر الزمان، وبدون المعرفة الحقه بأصول وتطور النظم السياسية والاجتماعية فإننا لا نعرف هذه النظم ثم بالتالي لا تكون لدينا دراسة شاملة للمجتمع السياسي. والمنهج التاريخي قديم قدم كتابات أرسطو الذي اعتقد بان فهم أي شيء يتطلب فحص بداياته الأولى وتطوراته اللاحقة. فالمنهج التاريخي يسعى إلى تفسير النظم المختلفة في وجودها الواقعي واتجاهاتها ويزودنا بمعرفة حول أصولها وتطوراتها المتوقعة. المنهج التاريخي أذن يزودنا بإحساس تاریخي ومنظور تطوري. فالأحداث ليست منعزلة أو مستقلة بعضها عن بعض ولكنها مترابطة في سیاق زمني محدد .

1. **طريقة المقارنة**

وهي الطريقة التي يستعملها العالم الاجتماعي السياسي في جمع معلومات وصفية وتحليلية حول مجتمعات سياسية مختلفة ومتباينة من ناحية درجة تقدمها الحضاري والاجتماعي ونضجها السياسي والقانوني. وهذه المجتمعات قد تكون متباعدة الواحدة عن الأخرى ومعرضة لظروف وعوامل بيئية تجعلها مختلفة في مستواها التكنولوجي والاقتصادي والسياسي والديني، وبعد جمع مثل هذه المعلومات يقوم بمقارنتها ثم يستخرج القوانين الاجتماعية الكونية منها، هذه القوانين التي تستند على أدلة وبراهين إحصائية أو مشاهدات موضوعية لها الأهمية في تفسير طبيعة الأنظمة السياسية لهذه المجتمعات(16). ولهذه القوانين الفضل الكبير في تحديد طبيعة السلوك السياسي والنظم السياسية والعلاقة المتفاعلة بين السلطة والمجتمع. إضافة إلى مقدرة هذه القوانين على تنبؤ الحوادث والظواهر السياسية التي تأخذ مكانها في هذه المجتمعات. فقد يقسم العالم الاجتماعي السياسي الدول إلى ثلاثة أنواع من ناحية درجة ديمقراطيتها كالدول الديكتاتورية والدول الأوتوقراطية والدول الديمقراطية، وبعد هذا التقسيم يقوم بدراسة خصائص وميزات كل نوع منها ثم يستنتج القوانين الكونية والشمولية التي تحدد هياكلها البنيوية، وظائفها، إيديولوجياتها وأنماط علاقاتها بالجماهير. ومثل هذه الدراسة تساعد على مقارنة هذه الأنماط من الدول بتشخيص أوجه الشبه والاختلاف بينها.

كان أرسطو أول من استخدم طريقة المقارنة في تحليل المجتمعات السياسية ذات المضمون الاجتماعي(17). ثم تطورت هذه الطريقة على أيدي مونتسكيو وتايكوفيلي وهربرت سبنسر وجون ستيورت مل، وتقوم الطريقة على دراسة النظم والأحداث السياسية في الماضي أو الحاضر وجمع المعلومات الضرورية عنها ثم تحليلها ومقارنتها بهدف استقباط بعض المبادئ السياسية العامة. يقول جون ستيورت مل أن المنهج المقارن يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في جميع الظروف ولكنهما يختلفان في عنصر واحد، ومن خلال دراسة أوجه التماثل والاختلاف يمكن استخراج القوانين الكونية عن النظم والمؤسسات السياسية التي تساعد الباحث أو المختص على فهمها واستيعاب عناصرها الجوهرية(18). مثلاً نقوم بمقارنة دولتين لهما نفس النظام القانوني والخلفية الثقافية والتركيب السكاني والموارد الطبيعية ولكنهما يختلفان في عامل واحد كوجود التخطيط في دولة واحدة وعدم وجوده في الدولة الأخرى. ومثل هذا الاختلاف يفسر التفاوت بين الدولتين في المستوى الاقتصادي مثلاً، هذا بدوره يمكننا من تفسير حقيقة العلاقة السبية بين التخطيط والرفاهية الاقتصادية. ومن الجدير بالذكر أن هناك صعوبات تواجه تطبيق المنهج المقارن على هذا النحو ترجع أساسا إلى تعقد وتعدد العوامل والظروف التي تحكم الحياة السياسية.

1. **طريقة الملاحظة بالمشاركة**

وهي التي تتضمن اشتراك الباحث في الحياة السياسية للناس الذين يقوم بملاحظتهم، ومساهمته في أوجه النشاط السياسي الذي يقومون به لفترة مؤقتة وهي فترة الملاحظة، ويتطلب هذا النوع من الملاحظة أن يكون الباحث عضواً في الجماعة التي يقوم بدراستها وان يتجاوب مع الجماعة ويتفاعل معها وان يمر في نفس الظروف التي تمر بها ويخضع لجميع المؤثرات التي تخضع لها(19. ولا يكشف الملاحظ عن هويته أو يفصح عن شخصيته ليكون سلوك الجماعة المدروسة كالحزب السياسي مثلاً بعيداً عن التصنع والرياء. وقد يكشف الباحث شخصيته ويفصح عن غرضه، وهنا لابد أن يألفه أبناء المجتمع بمرور الزمن ويصبح وجوده شيئاً اعتيادياً.

هذا ما يتعلق بالأساليب العلمية التي ينبغي أن يتبعها الباحث في الملاحظة بدون المشاركة وفي الملاحظة بالمشاركة. لكنه في بعض الحالات تفتقر الملاحظة التحديد الدقيق، وهنا ينبغي على الباحث تركيز ملاحظته على المشكلة موضوع الدراسة والانتباه إلى الموقف السياسي الذي يحيط بها(20). وقد يتضمن هذا الموقف أبعاداً رئيسية، إلا أن الباحث يجب أن يختار من بينها ما يتناسب مع أهداف دراسته. فالباحث يجب أن يلاحظ ويشخص المشتركين في الدراسة والمطلوب فحصهم وتقصي الحقائق عنهم. من هم وما هي أعمارهم وأجناسهم وخلفياتهم الاجتماعية وانحداراتهم الطبقية؟ ويجب أن يعين الفرد تحت الملاحظة ويفرز مكانته في المجتمع والدور الاجتماعي الذي يشغله وعلاقته بأدوار الآخرين. كما يتحتم عليه تبيان الصلة التي تربط الأفراد المطلوب ملاحظتهم، هل هم غرباء عن بعضهم، هل سبق لهم التعارف، هل هم أعضاء في جماعة واحدة؟ وأخيراً يجب التعرف على طبيعة الاتجاهات والعلاقات الاجتماعية التي تربط بعضهم ببعض والمؤسسات أو المنظمات التي ينتمون اليها. وبجانب معرفة الأفراد تحت الملاحظة يجب على الباحث معرفة المكان الذي تكون فيه الملاحظة ما نوع المكان الذي يذهب إليه الباحث لإجراء الملاحظة شارع، مطعم، مدرسة، مصنع، جامعة، وهل أن المكان ينطبق مع السلوك الذي يقوم به الأفراد الذين ينتمون إليه.

لا يكتفي الباحث بملاحظة الأفراد والمكان الجغرافي الذي يعيشون أو يعملون فيه بل يتطرق إلى التعرف على الهدف الذي دفع الجماعة إلى الاجتماع أو العمل أو التفاعل المتعمد أو غير المتعمد. فالباحث غالبا ما يقصد رصد الهدف الذي دعا أعضاء الجماعة إلى التجمهر أو التجمع في مكان ما. هل اجتمع الأفراد الغرض معين أو اجتمعوا بطريقة الصدفة؟ فلو كانت هناك أهداف محددة فما هي؟ الدراسة، البيع والشراء، المشاركة في احتفال، المنافسة والنزاع... الخ. كما يتطلب من الباحث معرفة استجابة الأفراد المجتمعين للهدف الذي اجتمعوا من أجله وهل هناك أهداف أخرى بالإضافة إلى الهدف الأصلي الذي اجتمعوا من أجله. كما يتطلب من الباحث فحص وتمحيص سلوك الأفراد الاجتماعي أي الاطلاع على أفعال المشاركين وتصرفاتهم والأساليب الذي يستعملونها أثناء التجمهر والاجتماع(22). وبالنسبة للسلوك الاجتماعي يجب أن يهتم الملاحظ بما يلي: الحادث المنبه أو الظروف المثيرة للسلوك، الأسباب الموضوعية والذاتية للسلوك، الأفراد الذي يهدفهم السلوك، طبيعة السلوك، مميزات السلوك، وأخيراً آثار ونتائج السلوك .

وأخيراً يجب أن يهتم الملاحظ بتسجيل ظواهر وملابسات الملاحظة. من الأفضل أن يسجل الباحث ملاحظاته في نفس الوقت الذي تجري فيه الملاحظة لكي تقل أو تنعدم احتمالات التحيز ولكي لا ينس الباحث الظواهر والمعالم والأشياء التي يلاحظها. فبعض الأمور تضيع من الذاكرة عن طريق النسيان وبعضها الآخر قد تحرفة الذاكرة بصورة متعمدة أو غير متعمدة. وقد يعارض البعض تسجيل الملاحظات في حينها لأن ذلك قد يضايق الأفراد الذين تجري عليهم الملاحظة أو يثير شكوكهم. كما أن انهماك الملاحظ في التسجيل كفيل بأن يشتت انتباهه بین الملاحظة والتسجيل فتضيع منه حقائق قد تكون على جانب من الأهمية. ولكنه من الممكن في مثل هذه الأحوال أن يقوم الباحث بكتابة بعض الكلمات أو النقاط الرئيسية على بطاقة خاصة معدة لهذا الغرض. وبعد الانتهاء من عملية الملاحظة والذهاب إلى بيته أو دائرته يستطيع تدوين جميع المعلومات والتفصيلات عن الأشياء التي لاحظها أثناء زيارته للأفراد أو المكان المطلوب دراسته .

1. **طريقة المسح الميداني**

ان طريقة المسح الميداني التي يستعملها علم الاجتماع السياسي في جمع حقائقه وبياناته هي من أكثر الطرق المنهجية شيوعا وحداثة وأغلبها دقة وعلمية. وهي من أهم الطرق العلمية التي يستعملها علماء الاجتماع السياسي خصوصا إذا عززت هذه الطريقة نتائجها الإحصائية وحقائقها الموضوعية بالمصادر والكتب العلمية التي تتناول نفس موضوع البحث الميداني الذي يقوم به العالم الاجتماعي السياسي كالعوامل الاجتماعية والحضارية التي تكمن خلف التصويت السياسي أو الأسباب الاجتماعية للانقسامات السياسية أو النتائج الاجتماعية والحضارية للثورة. وتتجسد أهمية وعلمية طريقة المسح الميداني بالمراحل التحليلية المتتابعة التي تعتمدها ابتداء من تصميم العينة وتصميم الاستمارة الاستبيانية إلى المقابلات وتبويب المعلومات الإحصائية وانتهاء بعملية التحليل الإحصائي وكتابة التقرير أو الدراسة التي تتضمن النتائج النهائية للبحث العلمي الميداني(23). وتتجسد هذه الطريقة أيضا باعتمادها المتزايد على الواقع الاجتماعي والتفاعل معه وجمع المعلومات منه وعكس طبيعته وسماته الأساسية بجميع إيجابياته وسلبياته، اتساقه وتناقضه، اعتداله وتطرفه .

يمكن القول هنا بان استعمال طريقة المسح الميداني استعمالاً علمياً ومنطقية من قبل علم الاجتماع السياسي لابد أن يساهم مساهمة جدية في تحول هذا العلم من اعلم أدبي وفلسفي إلى علم موضوعي تتميز حقائقه ونظرياته وقوانينه بالدقة والواقعية(24). وتساعد هذه الطريقة علم الاجتماع السياسي على نمو وتراكم حقائقه ومعلوماته بحيث تمكنه من تكوين فرضياته ونظرياته وقوانينه الجديدة. وتلعب طريقة المسح الميداني الدور المؤثر في تحرير آراء وفرضيات ونظريات هذا العلم من سلبيات التحيز والتعصب وضيق التفكير التي غالبا ما تخيم على العلوم الاجتماعية فتجعلها قاصرة بطرحها ومشوهة بأفكارها ومضطربة بمفاهيمها ومبادئها .

أن طريقة المسح الميداني هي الطريقة الحديثة التي يستعملها العالم الاجتماعي السياسي في جمع معلوماته وبياناته الميدانية التي تساعده على بناء فرضياته وتكوين نظرياته وتوضيح حقائقه وصياغة قوانينه الاجتماعية الشمولية. وهي الطريقة المستعملة في أغلب وأشهر البحوث الاجتماعية والسياسية التي تتميز بالطابع العلمي والموضوعية المتناهية في الطرح والتحليل والاستنتاج، فالبحوث المتعلقة بوصف تركيب ووظائف الأحزاب السياسية، والبحوث التي تدور حول المجتمع السياسي وما فيه من منبهات ونشاطات وعوامل ثابتة ومتغيرة، والبحوث الرامية إلى قياس وتخمين الآراء والمواقف والانطباعات والاتجاهات السياسية للأفراد والجماعات هي بحوث تستعين بطريقة المسح الميداني. هذه الطريقة التي تساعد الباحث على ضبط وقياس والتأكد من صحة ما يحصل عليه من البيانات التي تفسر الظواهر والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية والسياسية تفسيرا منطقيا وعقلانيا، وذلك من خلال اعتمادها على مبدأ التجريب والتحليل الإحصائي والاستنتاج الموضوعي للحقائق والمتغيرات التي يهتم بها الباحث الميداني. لكن طريقة المسح الميداني تعتمد على أساليب العينات الإحصائية، الاستمارات الاستبيانية، المقابلات الرسمية والتحليل الإحصائي، هذه الأساليب التي لابد من استعمالها واعتمادها في كشف الحقيقة والواقع الذي يروم الباحث حصره وتجريده ودراسته دراسة لا تعتمد على الخيال والحزر الفلسفي بل تعتمد على المبادئ العقلانية والواقعية والموضوعية .